إتفاق المصالحة الفلسطينية.. الدوافع وفرص النجاح

أ.إكرام محمد زيادة-

باحثة علوم سياسية

مقدمة

توصلت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة فتح إلى توقيع اتفاق مصالحة في القاهرة بتاريخ 12 اكتوبر 2017، وفق اتفاق القاهرة الموقّع في مايو 2011 وملحقاته، تتسلم بموجبه حكومة التوافق الوطني الفلسطينية التي يرأسها رامي الحمد الله السلطة في قطاع غزة ، وإجراء انتخابات عامة.

يقف هذا الاتّفاق الجديد أمام تحدي تحقيق الوحدة الوطنية أو الانهيار مجدّداً وتكريس ثنائية السلطة الضعيفة في الضفّة الغربية وسلطة حماس في قطاع غزّة، وما يتبعه من خيارات شعبية محتملة ستحدّد مستقبل القضية الفلسطينية، كما تبرز أسئلة بخصوص دوافع حماس إلى قبول شروط لم تقبلها سابقًا لإنهاء حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الوقت تحديدًا، وحقيقة الأوضاع الإقليمية والدولية التي حرّكت ملف المصالحة، واحتمالات نجاحها.

لماذا المصالحة الآن

تلاقت مصالح داخلية فلسطينية وإقليمية في دفع فتح وحماس إلى الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية يعقبها عدد من الانتخابات. وكانت حظوظ نجاح هذا الاتفاق أوفر هذه المرة؛ لأن مصالح القوى التي دفعت إليه أقوى من التباينات بينها.

- أولاً: دوافع حركة حماس

1- إن تحقيق المصالحة سيُعفي الحركة من تبعات إدارة حكم قطاع غزة الباهظة، والذي يعاني من حصار خانق وسوء الاوضاع، سيما بفعل جملة العقوبات التي قررها الرئيس في ابريل 2017، ضد القطاع لإرجاعه لحضن شرعية السلطة الفلسطينية.

2- تبين لقيادة حماس أن التفاهمات مع محمد دحلان والتيار الاصلاحي في فتح للالتفاف على اجراءات السلطة العقابية، لا تضمن بالمطلق احتواء الحصار وتقليص الآثار الناجمة عن العقوبات التي اتخذها عباس، لتختار حماس في النهاية التوافق مع عباس.

3- حدوث تغير في إستراتيجية ورؤية حركة حماس. لتكون وثيقتها السياسية في مايو 2017 وانتخاب قيادة جديدة إنعكاساً لرؤيتها المستجدة، هي الأرضية التي تمت على أساسها سلسلة التفاهمات في القاهرة ورعايتها مع تيار دحلان فوصولاً إلى المصالحة مع الرئيس عباس وحركة فتح؛ ما يعكس دينامية قيادتها وسرعة التكيف لديهم.

4- تغير قواعد اللعبة الاقليمية والدولية، مع الأزمة الخليجية المتفاقمة، وبعد وضع الولايات المتحدة الأمريكية حركة حماس في قائمة الإرهاب. مصحوبة بالإفصاح عن مظاهر شراكة استراتيجية بين إسرائيل وأطراف عربية. ما استدعا رغبة حركة حماس دخول اللعبة السياسية، بمعطياتها الجديدة خاصة بعد أن كثر الحديث مؤخراً عن وجود ما يسمي "صفقة القرن"، وان تكون جزءاً من هذه اللعبة السياسية خشية من اقصائها.

5- رغبة حماس بالتودد من النظام المصري بعد قطيعة وتوتر لأربع سنوات، من خلال اقتناعها أخيراً أن حجر الزاوية في المسألة الفلسطينية هي مصر، وهي القادرة فقط أن تؤثر على مسألة حصار غزة. خاصة بعد فشل حلفائها السابقين من اختراق الحصار على قطاع غزة وتخفيف حدته.

- ثانياً: دوافع الرئيس عباس وحركة فتح

1- سعي قيادات من الصف الأول والثاني في حركة فتح إلى تنشيط القواعد الشعبية للحركة، التي تآكلت بشكل كبير في السّنوات الماضية، لاستمرار تعطل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي تتبناها حركة "فتح".

2- تسعي السلطة الفلسطينية استخدام ورقة المصالحة مع حركة حماس كورقة ضغط على الاحتلال الاسرائيلي والادارة الامريكية؛ مفادها بأنه في حال فشلت الادارة الامريكية في إحياء العملية السلمية؛ فإن السلطة الفلسطينية سوف تتجه إلى مصالحة مع حركة حماس.

3- خشية السلطة الفلسطينية من إغلاق كافة أبواب المصالحة أمام حركة حماس، لجوء الاخيرة لمواجهة عسكرية مع الاحتلال، أو تنفيذ لخطة الجناح العسكري لحماس "كتائب القسام" المسربة في أغسطس 2017، والتي تتلخص في إحداث حالة فراغ سياسي وأمني بغزة.

4- رغبة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مواجهة تيار محمد دحلان المتصاعد والمدعوم سياسياً ومادياً من قوى عربية وخليجية مؤثرة، والذي بدأ يعمل مؤخراً للعودة إلى دائرة الضوء مجدداً بعد أن تم الإعلان عن وصول محمد دحلان وحركة حماس إلى جملة من التفاهمات مؤخراً، بالتالي فإن عباس محتاج للاتفاق مع حماس.

5- رغبة السلطة الفلسطينية في التماشي مع الجهود المصرية، في ظل قناعات السلطة أن الاشكاليات مع حركة حماس في التفاصيل وليست في العناوين العامة.

6- تنامي القناعات لدي حركة فتح وقيادات السلطة الفلسطينية بأن الحل الوحيد للتعامل مع حماس هو التصالح فقط.

مع الاشارة الى ان هذه العوامل الداخلية كانت قائمة، وقد دفعت الطرفين إلى التفاوض عدة مرات، ولكنها لم تتفق. ولكن هذه المرة المتغير الخارجي أجبرها على الانتقال من التحاور إلى الاتفاق، فقد تغيّر الوسيط ذاته.

- ثالثاً: الدوافع الخارجية

تبذل مصر جهوداً كبيرة في ملف المصالحة الفلسطينية مؤخراً، وهو موقف مغاير نوعاً ما عن مواقف مصر في السنوات الأخيرة. لتثار العديد من التفسيرات حول أسباب الاهتمام المصري بملف المصالحة الفلسطينية، فمن ناحية يسعى النظام المصري إلى تعزيز مكانته الاقليمية واعادة الدور المصري المؤثر بالمنطقة بعد

أن خطفته منه قطر وتركيا وايران في السنوات السابقة، لذا يسعي لإثبات نفسه كلاعب اقليمي هام من خلال تواجده المؤثر على الساحة الفلسطينية، خاصة بعد تراجع دور تركيا بسبب أزماتها الداخلي والاقليمية، وانحصار دور قطر بعد الأزمة الخليجية وفرض حصار خليجي عربي عليها، مما يجعل مصر تخترق أهم ملفين على الساحة الفلسطينية حاليا، الأول "صفقة القرن"؛ الثاني "صفقة تبادل أسري" قد تكون مصر هي الوسيط فيه ما بين المقاومة الفلسطينية واسرائيل. من جهة اخرى وربما باتت مصر على قناعة أن تقارب حماس مع مصر سيعزز من قدرة الجيش المصري في مواجهة المجموعات المسلحة، في حال تم تفعيل التعاون الاستخباراتي والأمني فيما بينهم[1]. وقد يعد العامل الاقتصادي دافعاً كبيراً لمصر من أجل تحقيق مصالحة فلسطينية، تنجح فيه مصر من الانفتاح على قطاع غزة.

في المقابل قد يشكل الدور الأميركي دافعاً للتحرك المصري ، لإنجاح رؤية استراتيجية يمتلكانها وهي ما اعلن عنها ترامب والسيسي بإسم "صفقة القرن"، وفسرها وزير الخارجية المصري، سامح شكري، بأنها الحديث عن أولويات الدول العربية بشأن قضية السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة وإزالة الصراع وتأثيره على المنطقة، ومرتبط أيضا بإزالة التهديدات المرتبطة بالإرهاب[2]. لذا قد يكون البدء بتوحيد الموقف الفلسطيني كمقدمة لإنجاح مبادرة ترامب للسلام، وهو ما يفسر رفع الفيتو الامريكي عن اتفاق المصالحة برعاية مصرية وترحيب اللجنة الرباعية والولايات المتحدة به.

فيما تشير توقعات وتحليلات قرب مواجهة عسكرية بين اسرائيل وحزب الله خاصة بعد فشل الرهان الإسرائيلي على تقسيم سورية، وتحقيق محور الممانعة لنصر تكتيكي على المجموعات المسلحة في سوريا، ما يعني بأن المصالحة جاءت بمباركة اسرائيلية وامريكية بهدف لتحييد حماس عسكريًا من الحرب التي ستشنها "إسرائيل" عاجلاً أم آجلاً في الجبهة الشمالية.

خاتمة وسيناريوهات

تغاضى الاتّفاق الفلسطيني الجديد والمبنى على ورقة التفاهم 2011 عن أبرز قضيّتين خلافيّتين، وأزجأهما "فنياً" إلى المرحلة الانتقالية ، فلم تُحسم قضايا الملفّ الأمني الأساسية وهي: أولاً، طريقة استيعاب العناصر التابعة لـ "فتح"

---

[1] الداخلية تشرع بتنفيذ مرحلة جديدة على الحدود الجنوبية"، موقع وزارة الداخلية والأمن والوطني، دولة فلسطين، 28 يونيو 2017، على الرابط التالي:http://bit.ly/2kAaNEM

[2] موقع الوفد، فيديو .. الخارجية تكشف ما قصده السيسي لـ"ترامب" من "قضية القرن3 "، أبريل 2017، متاح على الرابط التالي:
https://m.alwafd.org/%D9%85%D9%8A%D9%80%D8%AF%D9%8A%D8%A7/1487597-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%B5%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86

و"حماس" في الأجهزة الأمنية وما يعنيه من مواصلة دور هذه الأجهزة في التّنسيق مع إسرائيل، ثانياً، الحقّ في الإبقاء على سلاح المقاومة بوصفه حقًّا مشروعاً طالما بقي الاحتلال قائماً ، كما تغاضى الاتّفاق عن موضوع تحديد الموقف من المفاوضات.

ولكن لا يمكن الحكم نهائياً على فرص نجاح الاتّفاق بين " فتح" و"حماس" على ضوء فشل تجارب سابقة. إذ أنّ هناك عوامل داخلية وخارجية تتقاطع في تغليب النجاح والفشل في ذات الوقت. والمتغير في المصالحة الجديدة أنها جاءت نتيجة التحوّلات العميقة في الوطن العربي والاقليم. . بناءً عليه يقف اتّفاق المصالحة الجديد أمام عدة مفترقات رئيسة وسيناريوهات:

- **السيناريو الأول**، تنفيذ اتفاق المصالحة بشكل جزئي، عبر السماح لحكومة التوافق برئاسة "الحمد الله" لممارسة مهامها في غزة، أو الاتفاق على حكومة وفاق جديدة برئاسة شخصية توافقية جديدة، والوصول لحلول جزئية في مشكلة الطاقة الكهربائية، وفتح معبر رفح البري من أجل إتاحة الحركة أمام الراغبين في السفر، دون تنفيذ باقي النقاط المتفق عليها من توحيد المؤسسات الأمنية والتمهيد لانتخابات تشريعية ورئاسية ورفع الحصار بالكامل عن قطاع غزة، واصلاح (م. ت. ف) . وبالتالي بقاء المصالحة صورية فلا تنهار ولا تُطبق، لأن هناك فوائد ملموسة لطرفي النزاع الداخلي من إبقاء المصالحة على وضعها الحال. وهذا السيناريو هو الأكثر احتمالية لتحققه لتوافقه مع مصالح حماس بالتهرب من التزاماتها تجاه القطاع، والتخفيف من حدة الإجراءات العقابية من الرئيس عباس، وكذلك توافقه مع مصالح حركة فتح، والرئيس عباس.

- **السيناريو الثاني**، أن ينتهي الاتّفاق إلى الفشل، إذا كان محوره الانتخابات، وليس اصلاح بنية النظام السياسي الفلسطيني واعادة هيكل المؤسسات الوطنية واصلاح ما افسده الانقسام، ففي هذه الحالة قد يفشل اتفاق المصالحة.

- إمّا قبل الوصول إلى الانتخابات، نتيجة لفشل حكومة التوافق برفع الحصار عن غزة واستمرار إغلاق المعبر؛ وتنصل الحكومة عن استحقاقات قطاع غزة المختلفة بشكل متعمد. مما قد يجعل المصالحة لا قيمة لها، خصوصا وأن الشيء الأساسي المرجو من المصالحة هو رفع الحصار عن غزة، وكذلك اتباع ومواصلة أبو مازن سياسة الانفراد بالقرار واستخدام مصطلحات توتيريه مع حركة حماس، ومماطلته في عقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير بعد أن تقرر دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيه كما حصل مسبق، أو قد تخضع السّلطة إلى ضغوط ماليّة تمارسها "إسرائيل" وواشنطن لإجهاض الاتّفاق وإعاقة إنجاز بنوده، دون تحقيق أيّ اختراق سياسي على صعيد المفاوضات، ما يتسبّب في دفع حماس للسّيطرة على قطاع غزّة مرةً أخرى. أو استمرار السلطة الحديث عن نزع سلاح المقامة، وانتقاد انفاق المقاومة ، وهو ما سيرفضه الجناح العسكري لحركة حماس " كتائب عز الدين القسام "، والذي قد يضطر لإعادة الاشتباك مع القوى الامنية فرض سيطرته على القطاع ، أو من خلال إعلان "اسرائيل" الحرب على غزة، بهدف خلط الأوراق وبالتالي "في حالة أي حرب جديدة على غزة " من المتوقع العودة إلى تراشق الاتهامات بين فتح وحماس، فمن المتوقع أن تتهم حركة فتح حركة حماس بأنها تجر الشعب للدماء، وكذلك تتهم حماس حركة فتح بأنها متعاونة مع الاحتلال.

- أو مع إجراء الانتخابات نفسها. حيث أن أي عملية انتخابية في ظل سلطة تحت الاحتلال لن تكون نتائجها مقبولة من الطرف المهزوم سواء كان فتح أو حماس، وقد جرب الفلسطينيون الانتخابات قبل تحقيق السّيادة والاستقلال و خبروا نتائجها.

- **السيناريو الثالث**، اقتناع القوى المتنازعة سواء تحت وطأة التهديدات الإسرائيلية المستمرة للأراضي والمقدسات الفلسطينية، أو تحت وطأة ضغط وانفجار شعبي نتيجة لتدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، لتدارك الأمر وتطبيق اتفاق المصالحة بكل بنودة بشكل جدي ومتتابع أو متوازٍ، بحيث يكون شكلاً من أشكال التعايش بين سلطتين وبرنامجين، والتمهيد فعلياً لأجراء انتخابات تشريعية، ورئاسية مع غطاء وحدوي يمكن أن يساعد على عدم تعميق الانقسام وجعله ينتهي إلى غير رجعة.

نظراً للصورة المعقدة في المشهد الفلسطيني والاقليمي والدولي، يبقي من الصعب ترجيح سيناريو عن آخر، إلا أن تقدير الموقف الحالي يرى أن السيناريو الأول هو الأقرب على المنظور القريب، وفي نفس السياق تأتي أهمية الإشارة إلى أنه من الوهم الاعتقاد بأن المكتب السياسي الجديد لحركة "حماس" في غزة (السنوار والعاروري) قادر على أن يحقق ما لم يُحققه الآخرون. لأن ملف المصالحة مرتبط بتغيرات إقليمية ودولية في المقام الاول، ولمشكلات بنيوية وجذرية بالنظام السياسي الفلسطيني، ولعل المسار الأفضل لاختبار نوايا حقيقية لعلاج المأزق الفلسطيني البدء بملف منظمة التحرير الفلسطينية، والبدء بترتيب البيت الفلسطيني نفسه، والاتفاق على برنامجه الوطني، وتحديد أولوياته الوطنية. وعند ذلك يكون موضوع حكومة السلطة وانتخاباتها هو أحد تجليات وتطبيقات البرنامج الوطني، وتكون السلطة الفلسطينية نفسها هي إحدى أدوات تطبيق هذا البرنامج، بعيداً عن الهيمنة والإملاءات الإسرائيلية